الأمم المتحدة

A/HRC/15/48

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، شمس الباري*

موجز

أدى القتال العنيف في مقديشيو الذي بدأ في نهاية آب/أغسطس بين المجموعات المقاتلة المسلحة، "الشباب" وحلفائهم، وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تدعمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى تفاقم خطير في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال. وقتل وجرح مدنيون خلال هذه الفترة أكثر من أي فترة أخرى في الماضي القريب العهد.

كما أن امتداد القتال إلى المناطق التي يسكنها أو يتردد عليها المدنيون، واستخدام قذائف الهاون غير الدقيقة من قبل جميع الأطراف مما أدى إلى سقوط كثير من الضحايا وأضرار كبيرة في الممتلكات، ظل مثار قلق شديد. وهناك ادعاءات مستمرة بأن العمليات الانتقامية العنيفة بنيران الهاون من قبل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي المسؤولة عن سقوط كثير من الضحايا المدنيين.

واستمر، بدون هوادة، تجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم في النزاع ولا سيما من قبل المقاتلين المسلحين. وعلى حين أن تجنيد الفتيات نادر الحدوث ويعتبر بصفة عامة غير مقبول اجتماعياً، فإن هناك تقارير موثقة عن عمل فتيات لصالح مجموعات المعارضة المسلحة وخاصة في الطبخ والتنظيف. وتُستخدم الفتيات أيضاً في نقل صمامات التفجير

* قدم التقرير بعد نهاية الموعد المحدد لتضمينه آخر التطورات.

الرجاء إعادة الاستعمال

وفي الأنشطة اللوجستية وجمع المعلومات الاستخبارية، على الرغم من أنهن يتلقين تدريباً على الأسلحة أيضاً. وأدى عدم التحاق الأطفال بالمدارس إلى ضعفهم بصفة خاصة أمام احتمالات تجنيدهم من قبل المجموعات المسلحة.

وفي الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون المسلحون، لا تتوفر للكثير من المدنيين إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية ويواجهون ازدياد خطر تعرضهم للعقوبة بموجب التفسيرات المتعسفة للشريعة. ويدرك الصحفيون ونشطاء المجتمع المدني أن مجال عملهم يضيق نتيجة التهديدات والترهيب والقبض التعسفي عليهم واستهدافهم بالقتل.

وتدهورت حالة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى حد بعيد. وهم مستهدفون من قبل جميع القوى الفاعلة الضالعة في النزاع. وهوجمت منافذ وسائط الإعلام الرئيسية وفرادى الصحفيين. وفر كثير من الصحفيين المستهدفين والمعرضين للقبض التعسفي عليهم وخطفهم واستهدافهم بالقتل، من البلد التماساً للملاذ في البلدان المجاورة.

وظلت الحالة في بونتلند وصوماليلند أكثر استقراراً، حيث توجد سلطات عاملة في كلتيهما. وفي صوماليلند، أحيا النجاح في إجراء انتخابات سلمية في حزيران/يونيه وتنصيب رئيس جديد، الآمال في بزوغ عهد جديد، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي بونتلند، تدهورت حالة حقوق الإنسان في الشهور القليلة الماضية، نتيجة التدابير التي اتخذها الحكومة لتعزيز الأمن في مواجهة زيادة تسلل المقاتلين المسلحين من الجنوب. وشملت هذه التدابير النقل القسري لزهاء ٩٠٠ رجل من المشردين داخلياً من بوساسو إلى غلكايو، وتقييد عمل وسائط الإعلام، بما في ذلك سجن صحفي لمدة ٦ سنوات وغير ذلك من التدابير التي تضيق الخناق على المجتمع المدني.

وعلى وجه الإجمال، استمر الصومال في الانزلاق إلى أزمة إنسانية أعمق وأعمق. غير أن هناك علامات مشجعة تلوح في الأفق. وبذلت جهود في هذا التقرير لتوجيه الاهتمام إليها. ويدعو التقرير إلى مواصلة الجهود المكثفة لجميع المعنيين لدعم التطورات الإيجابية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-١١	٤
ثانياً –	حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في مقديشيو والأجزاء الأخرى من جنوب وسط الصومال	١٢-٣٦	٦
	ألف- الانتهاكات المتصلة بالنزاع	١٤-١٨	٦
	باء – الانتهاكات من قبل المجموعات المسلحة في المناطق التي تخضع لسيطرتها	١٩-٢٢	٨
	جيم- الحق في حرية التعبير	٢٣	٩
	دال – نزوح المواطنين	٢٤-٢٦	١٠
	هاء – العنف الجنسي والقائم على أساس جنساني	٢٧	١٠
	واو – حقوق الطفل	٢٨-٣٠	١١
	زاي- الحق في الغذاء والتغذية والصحة	٣١-٣٤	١١
	حاء- الحق في التعليم	٣٥	١٢
	طاء – الحق في العدل	٣٦	١٣
ثالثاً –	حقوق الإنسان في صوماليلند	٣٧-٤٢	١٣
رابعاً –	حقوق الإنسان في بونتلند	٤٣-٥٠	١٤
خامساً –	بعض الآراء بشأن التطورات القريبة العهد	٥١-٦٤	١٦
سادساً –	التوصيات	٦٥-١٠٢	١٩

أولاً – مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/١٢، المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الذي أعرب فيه المجلس عن عميق قلقه لتدهور حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في الصومال، وجدد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لمدة سنة واحدة. وطلب إلى الخبير المستقل أن يقدم تقاريره إلى الدورتين الثالثة عشرة والخامسة عشرة للمجلس. ويغطي هذا التقرير الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠١٠.

٢- واضطلع الخبير المستقل ببعثته الخامسة إلى الصومال من ٢٦ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠. وزار خلال هذه البعثة نيروبي وهارغيسا في صوماليلند، وغاروي في بونتلند وكمبالا. ولم يتمكن من زيارة جنوب وسط الصومال ومقديشيو لأسباب أمنية. وكان الهدف من زيارة أوغندا أساساً هو زيارة مقر بعثة الاتحاد الأوربي لتدريب قوات الأمن الصومالية. وكان الخبير المستقل قد زار أيضاً روما في ٦ و٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ لمناقشة حالة حقوق الإنسان في الصومال مع السلطات والمؤسسات الأكاديمية الإيطالية لأسباب واردة أدناه.

٣- وفي نيروبي، اجتمع الخبير المستقل بالممثل الخاص الجديد للأمين العام لشؤون الصومال، أوغسطين ماهيغا، الذي أجرى معه مناقشات موسعة بشأن الحالة في الصومال ومجالات التعاون الممكنة بينهما. واستفاد الخبير المستقل من محادثاته مع منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في الصومال، مارك بودن، الذي قدم له معلومات موجزة بشأن التطورات في الشهور الستة السابقة. ووردت إليه معلومات كثيرة من أعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك رئيس وحدة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الذي رافقه خلال الرحلة بأكملها. وكان الاجتماع بكبار المسؤولين التابعين للاتحاد الأفريقي مفيداً إلى حد بعيد في زيادة فهم دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والظروف التي تعمل فيها. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع بممثلي الحكومات المانحة ومسؤول كبير في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأعضاء مجتمع المنظمات غير الحكومية ومواطنين صوماليين. ولم تتح للخبير فرصة للاجتماع بوزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٤- وفي هارغيسا، استقبل الرئيس الجديد لصوماليلند، محمد محمود سيلانيو، الخبير المستقل. وتشرف بالاجتماع مع الرئيس بعد حفل تنصيبه رسمياً بفترة وجيزة. واستفاد الخبير من آراء الرئيس في جملة أمور منها الحالة في الصومال ككل.

٥- وفي بونتلند، اجتمع الخبير المستقل برئيس بونتلند، عبد الرحمن فارولي، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في إدارته. وتركزت المناقشات معهم في المقام الأول على حالة الأمن السائدة في المنطقة وأثرها على المشردين داخلياً. وزار الخبير المستقل مستوطنات المشردين داخلياً في غاروي.

٦- وفي بونتلند وصوماليلند، أجرى محادثات موسعة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع المنظمات غير الحكومية وبعض المواطنين المحليين.

٧- وفي كمبالا، اجتمع الخبير المستقل بكبار المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع في أوغندا، الذين قدموا له وجهة النظر الأوغندية بشأن الحالة في الصومال. واجتمع أيضاً بأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في كمبالا ومنظمات المجتمع المدني وعدد كبير من المواطنين الصوماليين اللاجئين والمقيمين في الشتات في أوغندا. وكان جانب مهم من رحلته إلى أوغندا هو المعلومات التي وردت له من بعثة الاتحاد الأوربي لتدريب قوات الأمن الصومالية بشأن التدريب الذي وفرته للمجندين الجدد في قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك ما يتعلق منه بحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٨- وفي روما، أجرى الخبير المستقل محادثات مفيدة مع كبار المسؤولين في الحكومة الإيطالية بشأن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الصومال. وناقشوا الأنشطة الجديدة المحتملة التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع الدولي لتحسين الحالة. كما أجريت مناقشات مفيدة مع الأكاديميين والباحثين الإيطاليين بشأن الصومال. ودعي الخبير المستقل إلى التحدث أمام لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشيوخ الإيطالي، وتلا ذلك تبادل مفيد للآراء. وأظهرت مشاركة الممثل الدائم لإيطاليا في جنيف في الاجتماعات اهتمام البلد الدائم بتحسين حالة حقوق الإنسان في الصومال.

٩- كما استفاد الخبير المستقل استفادة كبيرة من محادثاته مع السفير الصومالي في روما، رئيس الوزراء الصومالي السابق نور حسن حسين آدي. كما وضع السفير ترتيبات لعقد اجتماع في مكتبه مع عدد من الصوماليين الذين يعيشون في الشتات في إيطاليا، والذين أجرى معهم الخبير المستقل مناقشات مفيدة للغاية. وعزز الاجتماعين حضور ممثل الصومال الدائم في الأمم المتحدة في جنيف، يوسف إسماعيل باري - باري. وازداد فهم الخبير المستقل للنزاع في الصومال من محادثاته مع السفيرين، ولهما منه عظيم الامتنان.

١٠- وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير، خاصة بشأن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في مقديشيو وجنوب وسط الصومال، إلى محادثات الخبير المستقل مع الأشخاص السالف ذكرهم وتقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما رجع الخبير المستقل إلى بعض المنشورات القريبة العهد بشأن التطورات في الصومال وتقارير وسائط الإعلام اليومية. وبالنظر إلى أنه لم يتمكن من زيارة المنطقتين المعنيتين، فقد حاول تدقيق المعلومات ذات الصلة، حيثما أمكن، بالرجوع إلى اللاجئين والمشردين داخلياً الذين وصلوا مؤخراً من منطقة الحرب.

١١- ويركز هذا التقرير في المقام الأول على التطورات التي حدثت منذ التقرير الأخير الذي قدمه الخبير المستقل إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٠. وترد محتويات هذا التقرير تحت العناوين/الفصول التالية: حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في مقديشيو والأجزاء

الأخرى من جنوب وسط الصومال؛ وحالة حقوق الإنسان في صوماليلند؛ وحالة حقوق الإنسان في بونتلند؛ وبعض الآراء بشأن التطورات القريبة العهد؛ والتوصيات.

ثانياً – حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في مقديشيو والأجزاء الأخرى من جنوب وسط الصومال

١٢- ظلت حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال مزعزعة إلى حد بعيد خلال الفترة التي يغطيها التقرير. واستمر العنف الذي تفشى لوقت طويل في الصومال بدون هوادة، وبخاصة في مقديشيو، مما يحتمل أن يمثل أسوأ أزمة إنسانية بشرية المنشأ في العالم اليوم. ومع ذلك فإنها لا تحظى إلا بقدر ضئيل من اهتمام المجتمع الدولي.

١٣- وترد في الفقرات التالية محاولة لتجميع معلومات مختارة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ويستهدف نقل رسالة عن نطاق وطبيعة ونوع الانتهاكات التي تحدث وإن كانت هذه الرسالة أبعد ما تكون عن التمام، في ضوء القيود التي تواجه رصد حالة حقوق الإنسان بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المنطقة.

ألف – الانتهاكات المتصلة بالنزاع

١٤- في وقت كتابة التقرير، كان قتال عنيف قد نشب في مقديشيو في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، حاصداً مرة أخرى ضحاياه من المدنيين. وذكرت تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المستشفيات "مغمورة" بجرحى الحرب. وكان من بين الضحايا صحفي مخضرم قتل برصاصة طائشة. وأشارت التقارير إلى أن ثلاثة طلاب كانوا من بين من قتلوا عندما انفجرت قنبلة على جانب أحد الطرق. كما قتل ثلاثة جنود من بعثة الاتحاد الأفريقي في هجوم موجه إلى قصر الرئاسة. وحدثت أبشع حادثة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، عندما هاجم انتحاريان فندق مونا، مما أدى إلى مقتل ٣٢ شخصاً على الأقل، من بينهم ٤ من أعضاء البرلمان وعدد من عمال الفندق وغيرهم. ووصف المراقبون الحادثة، التي فجر خلالها انتحاريان نفسيهما، بأنها أعنف حادثة شهدتها العاصمة منذ فترة. ومع بداية شهر رمضان شهر الصوم في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، عمدت المجموعات المقاتلة المتشددة من "الشباب" وحزب الإسلام وأهل السنة والجماعة، حسبما أفادت التقارير، إلى زيادة هجماتهم ضد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال طوال الشهر.

١٥- وأدت هذه الحوادث إلى زيادة حصيلة ضحايا المحنة التي يقاسي منها الصومال منذ فترة طويلة. وحسبما ورد في تقرير مركز سلم الإلمان في الصومال[(١)]، ارتفعت حصيلة القتلى في الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠١٠ نتيجة لزيادة القصف والقتال. وذكر التقرير أن "ما لا يقل عن ٩١٨ مدنياً ماتوا وأصيب ٥٥٥ ٢ غيرهم في أعمال العنف منذ كانون الثاني/يناير ... . كما أن مجموع الوفيات في الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠١٠ كان أعلى من الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٩. وسقط معظم الضحايا بسبب القصف من قبل المجموعات المتحاربة في مقديشيو". وكانت الفترة نفسها من عام ٢٠١٠ قد شهدت مقتل نحو ٧٤٥ شخصاً وإصابة ٤٣٥ ٣ غيرهم. وعلى حين أن معظم الضحايا سقطوا، فيما يظهر، بسبب الهجمات العنيفة من قبل المجموعة المقاتلة "الشباب" وحلفائها ضد قوات الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي والهجمات الانتقامية من قبل الأخيرة، فقد أسهم أيضاً القتال المباشر ما بين الإسلاميين المعتدلين أي أهل السنة، و"الشباب"، إلى جانب الصدامات العشائرية في وسط الصومال، في ارتفاع عدد القتلى.

١٦- كما تقدم نشرة صحفية من منظمة "أطباء بلا حدود" واردة في التقرير الأسبوعي لاستكمال أعمال مجموعة الحماية، المؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ وصفاً جيداً لطبيعة ومستوى الضحايا بسبب استمرار القتال والقصف في مقديشيو خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. وذكرت النشرة أن من ٨٥٤ ٢ شخصاً تعالجهم الفرق الطبية التي ترعاها المنظمة في مستشفاها في داينيل، مقديشيو في الشهور السبعة الأخيرة، كان ٤٨ في المائة منهم من "إصابات متصلة بالحرب" وأضافت أنه "في المستشفى الذي يضم ٨٤ سريراً، كان ٦٤ في المائة من المرضى من جرحى الحرب مصابين بجروح خطيرة بسبب الانفجارات، مما يتواكب إلى حد كبير مع استمرار إطلاق نيران قذائف الهاون الكثيفة في المناطق السكنية من المدينة. والجدير بالذكر أن ٣٨ ممن أصيبوا بسبب الحرب كانوا من النساء والأطفال تحت سن ١٤ سنة." وأظهر سجل البرنامج الجراحي في المستشفى، الذي بدأ إجراء عمليات فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن ٥٠ في المائة مما مجموعه ٨٨٨ ١١ مريضاً حتى الآن كانوا يعانون من "إصابات متصلة بالحرب".

١٧- وبالإضافة إلى ذلك، وردت في تقارير محددة تلقتها الأمم المتحدة من شركائها قوائم بأكثر من ٢٩٠ حادثة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ أصيب أو قتل فيها مدنيون نتيجة لعدم التزام أطراف النزاع، بما في ذلك قوات الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، بمبادئ القانون الإنساني الدولي المتصلة بحماية المدنيين. وأدى استعار الأعمال العدائية في المناطق الحضرية – التي أثارتها "الشباب" – إلى أخطار جسيمة كأمر لا مفر منه للمدنيين، وبخاصة عندما لا تراعي مبادئ القانون الدولي بشأن تناسبية رد الفعل

(١) انظر http://www.elmanpeace.org/news-2009-Aug-5/22/death_toll_in_somali_fighting_rises_this_year_group.aspx.

واستهداف الأغراض العسكرية فقط وضرورة اتخاذ إجراءات احتياطية لتفادي سقوط ضحايا من المدنيين. وتعرضت قوات الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الإفريقي إلى إصابات قاتلة كثيرة نتيجة لهجمات "الشباب".

١٨- كما أن المقابلات المتعمقة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مع أفراد من مختلف قطاعات الصوماليين الفارين من وسط جنوب الصومال في الشهور الأخيرة واتخذوا من مخيمات اللاجئين في داداب في كينيا مأوى لهم، أكدت الأنماط الجارية لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك إخفاق الأطراف في حماية المدنيين على الوجه الكافي واستخدام وتجنيد الأطفال وصغار السن. كما أظهرت المقابلات الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب في المناطق التي تخضع لسيطرة "الشباب" أو المجموعات المسلحة الأخرى.

باء - الانتهاكات من قبل المجموعات المسلحة في المناطق التي تخضع لسيطرتها

١٩- فيما بين نيسان/أبريل ومطلع تموز/يوليه، سجل موظفو الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير عن إعدام "الشباب" تسعة أشخاص رمياً بالرصاص أو الرجم، معظمهم بسبب ادعاءات بالتجسس أو الاغتيال، وخمس حالات بتر للأطراف، بسبب الاشتباه في أنهم لصوص وجلد نحو ٢٨ شخصاً بناء على أوامر محاكم أقامتها هذه المجموعات. ومهما كانت الاتهامات ضد الأشخاص المعنيين، فإن هذه الحالات تعتبر بمثابة انتهاكات للحق في الحياة والسلامة الجسدية والحق في محاكمة عادلة في ضوء الطبيعة المتعجلة للإجراءات. ويوقع العقاب في كثير من الأحيان علناً. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت التقارير أن سبع حالات قطعت رقابهم، بما في ذلك خمسة عمال زعم أنهم قتلوا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بسبب مشاركتهم في أعمال البناء في البرلمان.

٢٠- وتفيد التقارير أن بعض الانتهاكات حدثت في سياق أوامر أصدرها حزب الإسلام و"الشباب"، تقيد السلوك الاجتماعي أو تحدد قواعد لارتداء الملابس، مثل حظر عزف الموسيقى أو مشاهدة كرة القدم. وزعم أنه في إحدى الحالات، قتل شخصان بالرصاص في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ عندما لاذا بالفرار من مقاتلي قوات حزب الإسلام، الذين داهموا منزلاً في مقديشيو، حيث كان يشاهد محبو كرة القدم مباراة في كأس العالم وقبضوا على عشرات من الحاضرين. وفي حالة أخرى، زعم أن ثلاث نساء قبض عليهن "الشباب" واعتدوا عليهن بالضرب لعدم ارتدائهن "العباية" في حزيران/يونيه.

٢١- ومن الأمثلة القريبة العهد على طبيعة العقوبة البدنية التي يوقعها المقاتلون الإسلاميون في المناطق التي تخضع لسيطرتهم ما ذكرته التقارير عن جلد رجل في الحادية والثلاثين من العمر وهو أصلاً من غلكايو، خمسين جلدة، اعتقلته قوات "الشباب" عندما وجدته يمضغ القات في أيوب، وهي منطقة تخضع لسيطرة شيوخ الحرب. وهناك تقارير عن مزيد من

أعمال العقاب الخطيرة توقع على "المخالفين" في المناطق التي يسيطر عليها "الشباب"، بما في ذلك حالة زعم أنه حدث فيها قطع لسان أحد الفتيان.

٢٢- وحث الخبير المستقل، في بيان صحفي صدر في آب/أغسطس ٢٠١٠ بعد إتمام بعثته الأخيرة إلى المنطقة، المجتمع الدولي على "استكشاف جميع الوسائل الممكنة لوقف حالات الإعدام دون محاكمة، بما في ذلك قطع رقاب أشخاص أبرياء وبتر الأطراف والجلد بالسياط وإرغام الفتيات الصغيرات على الزواج من أفراد الميليشيات واستخدام المدنيين كدروع بشرية وفرض أشد قيود على ملابس النساء وحظر وسائط الإعلام العامة وحظر الاستماع إلى الموسيقى والتجمع العام، كل ذلك دون إجراءات سليمة"[٢]. وأصبحت التهديدات وأعمال الترهيب التي تنقل شخصياً أو بأوامر أو عبر الهواتف النقالة روتيناً يومياً للكثيرين، وتشكل جزءاً من مجموعة الإجراءات التي تستخدم لفرض سلطة المجموعة المسلحة.

جيم - الحق في حرية التعبير

٢٣- لا تزال وسائط الإعلام مستهدفة في معظم الحالات من قبل المتمردين من "الشباب" وحزب الإسلام. وفي مقديشيو، حوصرت دور وسائط الإعلام بين تهديدات حزب الإسلام، الذي أمر في نيسان/أبريل ٢٠١٠ جميع محطات الإذاعة بوقف إذاعة الموسيقى من ناحية و"إدارة البنادر" التي هددت بإغلاق أي محطة إذاعة تستجيب لحظر الموسيقى من الناحية الأخرى. وداهم أفراد من حزب الإسلام إحدى محطات الإذاعة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وداهم أفراد من "الشباب" محطة إذاعة أخرى في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ واستولوا على معداتها. واحتجز "حزب الإسلام" ثلاثة صحفيين على الأقل لوقت قصير خلال هذه الفترة. وجرح ثمانية آخرون عندما فجرت قنبلة في مبنى للشرطة حيث كانت "الشباب" تعقد مؤتمراً صحفياً. ووقعت حادثتان أثارتا القلق أيضاً شاركت فيهما السلطات الحكومية، وتتصل بالنزاع الجاري. فقد ذكرت التقارير أن مراسلاً ومصوراً احتجزا واستجوبا بعد التقاطهما صوراً لزميلهما الذي أصيب خلال تبادل لإطلاق النار في أول تموز/يوليه ٢٠١٠. وكانت الحادثة الأخطر هي أمر إلقاء القبض على صحفي صومالي يعمل في صحيفة نيويورك تايمز بعد أن نشرت الصحيفة مقالة، في حزيران/يونيه، عن قيام الحكومة بتجنيد واستخدام الأطفال في قواتها.

---

(٢) انظر http://www.ohchr.org/en/newsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10269&LangID=E.

دال – نزوح المواطنين

٢٤- وفقاً لما ورد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإنه نتيجة لاستمرار العنف وانعدام الأمن في الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠١٠، التمس ٠٦٥ ٥٠ صومالياً تقريباً الملاذ في البلدان المجاورة، وشرد ما يربو على ٠٠٠ ٢٠٠ شخص داخلياً، أساساً من جنوب وسط الصومال، وبصفة خاصة من مقديشيو[٣]. ويجعل هذا الصومال البلد الذي يخرج منه أكبر عدد من اللاجئين في العالم بعد أفغانستان والعراق. وحتى نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠، كان هناك ٤٨٤ ٦٠٠ لاجئاً صومالياً، استضافتهم أساساً كينيا واليمن وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وتترانيا وأوغندا. وبالإضافة إلى ذلك، كان ١,٤ مليون صومالي مشردين داخلياً في البلد[٤].

٢٥- وثمة مؤشر آخر ليأس المواطنين الذين يعيشون في مناطق الصومال التي تضربها الحرب هو فرار عشرات الآلاف الذين خاطروا بحياتهم في رحلات خطيرة عبر خليج عدن للوصول إلى اليمن. ومات الكثير منهم خلال الرحلة، على حين تعرض آخرون للانتهاكات والإصابات على يد المهربين المنعدمي الضمير. وعلى حين أنه كان يوجد بينهم بعض الإثيوبيين، فإن أغلبية الأشخاص الذين يحاولون استخدام هذه الطرق كانوا من الصومال. واستمرت معدلات تهريب الأشخاص في الارتفاع كل عام. وعلى حين حاول ٥٠٠ ٢٩ شخص في عام ٢٠٠٧ عبور خليج عدن، فقد ارتفع العدد في عام ٢٠٠٨ إلى ٠٠٠ ٥٠ - مات منهم ما يربو على ٠٠٠ ١ خلال الرحلة - وإلى ٨٠٢ ٧٧ في عام ٢٠٠٩. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عبر ما يزيد على ٠٠٠ ٢١ شخص الخليج إلى اليمن.

٢٦- والواقع أن الاتجار بالأشخاص، وبخاصة لأغراض الاستغلال الجنسي والرق المترلي، داخل وخارج البلد على السواء، لا يزال مثار قلق شديد. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة نشرة حقائق تظهر انتشار المشكلة وضعف المشردين داخلياً وعدد المهاجرين لأسباب اقتصادية، ولا سيما النساء والأطفال من الأسر الفقيرة جداً بسبب هذه الممارسة. ووضعت المنظمة، بالتعاون مع سلطات صوماليلند وبونتلند والمجتمع المدني، برامج لمكافحة الاتجار.

هاء – العنف الجنسي والقائم على أساس جنساني

٢٧- على حين أن هذا النوع من العنف لا يبلغ عنه عادة في كثير من الأحيان، فقد وقعت، وفقاً لقاعدة بيانات سرية تحتفظ بها وكالات الأمم المتحدة، نحو ٤٠٩ حوادث

---

(٣) انظر "UNHCR Somalia Briefing Sheet". July 2010.

(٤) المرجع نفسه.

اغتصاب ومحاولات اغتصاب/اعتداء جنسي وإجبار على البغاء وعنف مترلي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ في الصومال. وكشفت التقديرات التي أجريت عن شيوع العنف الجنسي في مستوطنات المشردين داخلياً، حيث يكون الضحايا بصفة عامة من أصول أقليات عشائرية، ومحرومين من حماية عشائرهم ويجبرون في كثير من الأحيان على العمل في مجالات خطرة.

واو - حقوق الطفل

٢٨- استمر تضرر الأطفال بصورة غير متناسبة نتيجة التراع في وسط وجنوب الصومال. وظل تجنيد الأطفال لوضعهم على خط الجبهة مثار قلق كبير، حيث أظهرت وسائط الإعلام في الآونة الأخيرة وجود الأطفال في صفوف القوات المرتبطة بالحكومة، على الرغم من نفي الحكومة الانتقالية لهذا. وتلقي أغلبية التقارير بشأن الحالات الجديدة لتجنيد وتدريب الأطفال المسؤولية على العناصر المناهضة للحكومة. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كلف رئيس الحكومة الانتقالية شيخ شريف أحمد، في بيان علني، رئيس جيشه بالتحقيق في مزاعم وجود أطفال في صفوف القوات المسلحة.

٢٩- وأثر التراع في الصومال بصورة أعم في مقديشيو وما حولها. وعلى سبيل المثال، ذكرت التقارير أن انفجاراً وقع في تموز/يوليه ٢٠١٠ قتل بعض موظفي وزارة المالية. وردت قوات الحكومة على ذلك باجتياح مدرسة الهلال الابتدائية والثانوية المجاورة في منطقة هاموين، حيث ألقت القبض على ١٩ طالباً تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٦ سنة. وأفرج عن هؤلاء الأطفال فيما بعد، ولكن الحادث أظهر تعرض الصغار إلى حد بعيد للشك في كونهم منخرطين بصورة مباشرة في القتال.

٣٠- وظل الاغتصاب وحالات العنف الجنسي الخطيرة الأخرى ضد الأطفال مثار قلق شديد بشأن حمايتهم. وظل إفلات مقترفي هذه الجرائم ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي، من العقاب شائعاً في جميع أرجاء الصومال. ويحدث هذا على الرغم من عمل الأمم المتحدة المستمر مع كيانات إنفاذ القوانين والقضاء في مجالات معينة لضمان النظر في هذه الحالات أمام النظام القضائي الرسمي. غير أنه لا يوجد دليل يشير إلى أن أطراف التراع كانوا ضالعين بصورة منتظمة في أنماط الاغتصاب وأفعال العنف الجنسي الأخرى ضد الأطفال.

زاي - الحق في الغذاء والتغذية والصحة

٣١- وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، شهدت جميع أرجاء الصومال تقريباً أمطاراً جيدة خلال موسم الأمطار "غو" من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، مما حسن حالة الأمن الغذائي، وخفض عدد من يواجهون أزمة إنسانية من ٢,٦٥ مليون شخص إلى ٢ مليون شخص، أي بنسبة انخفاض مقدارها ٢٥ في المائة عن الموسم السابق. غير أن هناك ٢ مليون شخص في أزمة،

يمثلون ٢٧ في المائة من مجموع السكان. وهذا الرقم، المستند إلى تقييم شامل للبلد أجرته بعد موسم الأمطار "غو" وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في آب/ أغسطس ٢٠١٠[٥]، يمثل تحسناً طفيفاً من بداية العام عندما كان ٣،٢ مليون شخص، أي ٤٣ في المائة من السكان، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. غير أن التقديرات تشير إلى أن هناك، على المستوى الوطني، ٠٠٠ ٢٣٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد منهم ٠٠٠ ٣٥ طفل مصاب بسوء التغذية الخطير، وأغلب هذه المجموعة الأخيرة من جنوب وسط الصومال.

٣٢- كما أن انتقال الناس رغم أنفهم بسبب النزاع، إلى جانب هطول الأمطار، حد من قدرتهم على الحصول على المياه النظيفة والوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. وعليه، فإنه حتى إذا كان الحصول على الغذاء قد تحسن للبعض، فإن "أزمة الصحة العامة" مستمرة في جنوب وسط الصومال. وعلى سبيل المثال، حدثت ٠٠٠ ٢٥ حالة إسهال مائي من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٠، أغلبها بين الأطفال.

٣٣- وأكد تقييم وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية تدهور معدلات سوء التغذية الحاد من ٤,٦ في المائة قبل ستة شهور إلى ٧,١ في المائة في المنطقة الوسطى التي كانت أكثر تضرراً من أثار الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنزوح. وكان واحد من كل ستة أطفال على صعيد البلد وواحد من كل خمسة في المنطقتين الجنوبية والوسطى يعانون من سوء التغذية، في حين أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في مقديشيو في عدد حالات إدخال الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية مراكز التغذية.

٣٤- وليس من الواضح ما إذا كان تعليق المساعدة الغذائية من برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠٩ في المناطق الواقعة تحت سيطرة "الشباب" وحلفائهم في الجنوب - قد ترك أثراً سلبياً خطيراً على حالة التغذية هناك. وفي الفترة المؤقتة، كانت الوكالات تركز تدخلها على سوء التغذية مثل إقامة مراكز التغذية التكميلية والعلاجية. وكانت المعونة الغذائية لا تزال مستمرة في مقديشيو، حيث يقيم العديد من أكثر الأشخاص ضعفاً، وفي بعض مناطق وسط وجنوب الصومال، كان ما مجموعه ١،٨ مليون شخص يتلقون شكلاً ما من المساعدة الغذائية.

حاء - الحق في التعليم

٣٥- خلال عقدين من النزاع، حرم جيلان تقريباً من الصبيان والفتيات من فوائد التعليم الكامل. وقد تأثرت النظم التعليمية الموجودة، التي كانت بالفعل محدودة النطاق، تأثراً شديداً بالنزاع. غير أن الصوماليين عمدوا إلى تنظيم شبكات قوية من التعليم المدرسي المستقل

(٥) انظر "Somalia Humanitarian Crisis Eases but 2 Million Somalis Still Need Aid" متاح على الموقع http://www.fsnau.org/in-focus/somalia-humanitarian-crisis-eases-2-million-somalis-still-need-aid.

والخاص في أجزاء كثيرة من البلد. وردم نظام التعليم التقليدي – المدارس وكتاتيب تحفيظ القرآن – الفجوة التي حدثت في التعليم المدرسي الرسمي.

طاء – الحق في العدل

٣٦- ترك عدم وجود حكومة مركزية على مدي سنوات كثيرة معظم الصوماليين في أيدي السلطات المحلية القائمة على العشائر التي لها قواتها الخاصة. وانضم المتمردون الإسلاميون بعد ذلك إلى المعمعة. وترك هذا الوضع الطويل الأمد، مقترناً بنظم غير كفؤة أو فعالة، السكان المدنيين دون نظام إنصاف قانوني فعال. وفي هذه الظروف لم تكن هناك آلية لإنصاف الضحايا أو أي نوع من أنواع المساءلة للجناة. وأدى هذا إلى شيوع ثقافة الإفلات من العقاب وانهيار أي نظام قيمي يؤدي إلى احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وتدخل مسألة الإفلات من العقاب في صميم الأزمة القائمة حالياً في الصومال. وربما كان هذا أحد أهم الجوانب المهملة في الأزمة الصومالية.

ثالثاً – حقوق الإنسان في صوماليلند

٣٧- كانت رحلة الخبير المستقل إلى هرغيسا، صوماليلند، قصيرة جداً، أساساً بسبب إمكانيات الطيران المحدودة. غير أن الخبير المستقل، على الرغم من قصر مدة إقامته، يعرب عن امتنانه، لاستقبال رئيس صوماليلند، محمود محمد سيلانيو له، خلال يومين من تقلده منصب الرئاسة. وأحيا تقلد رئيس جديد سدة الرئاسة في صوماليلند الآمال لا لصوماليلند فحسب، بل أيضاً للصومال بأكمله.

٣٨- وأبلغ الخبير المستقل الرئيس سيلانيو بجملة أمور منها أن المجتمع الدولي لديه آمال كبار في أن تضرب صوماليلند المثل للإدارة الرشيدة في المنطقة، التي تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان واحترام شخص الإنسان. ورحب بقرار الرئيس حل لجان الأمن الإقليمية التي وجهت إليها انتقادات كثيرة والتي عملت كأدوات تعسفية في أيدي الجهاز التنفيذي دون مراعاة الإجراءات الواجبة. وأضاف أنه ستكون لدى الرئيس فرصة تنقيح قانون لجنة حقوق الإنسان في صوماليلند، الذي كانت قد أصدرته الحكومة السابقة والعمل على امتثاله التام للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

٣٩- وقال الرئيس إنه يدرك التحديات الكثيرة التي تواجه إدارته. وأضاف أنه ورث حالة اقتصادية وأمنية بالغة الصعوبة. وذكر أنه توجد مجموعات متطرفة تعمل في صوماليلند وهي مثار قلق شديد لحكومته وشعبه. وأشار إلى أن الهجوم الانتحاري الذي نفذه "الشباب" في الآونة الأخيرة في كمبالا درس للمنطقة بكاملها.

٤٠- وأشار الرئيس، في أول بيان عام له، إلى الالتزام بحل لجان الأمن الإقليمية كيما تتمكن المحاكم من ممارسة ولايتها القانونية بصورة تامة. وتعهد بدعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ووعد باستعراض انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل النظام السابق والإفراج فوراً عمن يثبت أنهم أبرياء واحتجزوا دون سند قانوني ودون الإجراءات الواجبة.

٤١- ويرى الخبير المستقل أن تقلد الرئيس سيلانيو أعلى منصب في صوماليلند فتح فرصة جديدة أمام الصومال والمنطقة برمتها. وينبغي أن ينتهز المجتمع الدولي فرصة نشوء هذه الحالة بصورة تامة وأن يؤكد مساعدة الحكومة الجديدة بكل الطرق الممكنة كيما تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بحقوق الإنسان. ذلك أن أهمية نجاح صوماليلند لمستقبل الصومال ككل غنية عن التأكيد.

٤٢- كما عقد الخبير المستقل، أثناء وجوده في هرغيسا، اجتماعات مع وكالات الأمم المتحدة وممثلي منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مركز البحث والتطوير من مقديشيو ورئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان والعدل، وشاطروه جميعاً التفاؤل الذي نشأ عن الانتخابات الأخيرة وتغيير الحكومة.

رابعاً - حقوق الإنسان في بونتلند

٤٣- كانت رحلة الخبير المستقل إلى بونتلند قصيرة بالمثل. وتمكن من زيارة غاروي فقط، ولم يتمكن من زيارة بوساسو، حيث توجد أكبر مخيمات المشردين داخلياً، بسبب الهجوم الذي شنته مؤخراً "مجموعة أتوم المسلحة" ضد قوات بونتلند حول مدينة بوساسو. وكان اجتماعه برئيس بونتلند عبد الرحمن فارولي حاراً ووديا للغاية كالعادة. وكما سبق، طلب من عدد من كبار وزرائه ومسؤوليه حضور الاجتماع.

٤٤- وهنأ الخبير المستقل الرئيس فارولي على الإنجازات التي حققتها الحكومة منذ اجتماعهما السابق قبل عامين مضيا. وتشمل هذه الإنجازات تمكن الحكومة من دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية؛ وتحديث المناهج الدراسية وتحقيق تناسقها مع معايير اليونسكو؛ وما حدث من تقدم في توفير الخدمات الصحية؛ وإنشاء لجنة مستقلة للانتخابات؛ واعتماد البرلمان دستوراً جديداً سيطرح للاستفتاء الشعبي؛ واستمرار الجهود في مكافحة القرصنة.

٤٥- ثم تحدث الخبير المستقل عن الشواغل التي تتعلق بما قامت به سلطات بونتلند من أعمال الترحيل القسري في الآونة الأخيرة لزهاء ٩٠٠ من المشردين داخلياً من بوساسو إلى مناطق الجنوب. وقال إن هذا يتنافى مع تقاليد كرم الضيافة الطويلة التي أبدتها بونتلند بصدد المشردين داخلياً، وكذلك مع مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. وبعد أن قال هذا، سلَم بأن بونتلند لا تزال تستضيف على أرضها أكبر عدد من الصوماليين المشردين داخلياً. وشدد الرئيس فارولي، في رده على هذا، على تغير الظروف التي نشأت نتيجة تسلل عناصر

"الشباب" إلى بونتلند، وبخاصة بين المشردين داخلياً. وأشار إلى أن حكومته تدفع جزءاً كبيراً من مواردها المالية لتلبية مقتضيات الأمن، وأنها لا يستطيع أن تتحمل أية مخاطرات. واستشهد بالهجمات الأخيرة التي قامت بها مجموعة مقاتلة على صلة بحركة "الشباب" في غلغالة في الشمال، على جدية التهديدات التي تواجه الحالة الأمنية في بونتلند. وذكر أن ثلاثة أعضاء في برلمان بونتلند قتلوا على أيدي هذه المجموعة، التي تساعد أيضاً القراصنة، كما أنها ضالعة في الاتجار بالأشخاص وتهريب الأسلحة إلى اليمن.

٤٦- وأكد الرئيس، فيما يتعلق بالترحيل القسري لزهاء ٩٠٠ من المشردين داخلياً، أنه لم يرحل سوى مجموعة من الفتيان. وبين أن حكومته وجدت، بعد تحقيقات، أن كثيراً من هؤلاء الفتيان اختطفوا وأجرى لهم غسيل مخ ودربوا بواسطة "الشباب" قبل أن يرسلوا إلى بونتلند بمهام محددة. وأشار إلى أن حكومته تتحمل مسؤولية مكافحة استغلال المشردين داخلياً في الإضرار بشعبة. وأكد كذلك أن إدارته أقامت اتصالاً بوكالات الأمم المتحدة بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية وضمان حقوق الإنسان للمشردين داخلياً في بونتلند.

٤٧- وذكر الرئيس فارولي، فيما يتعلق بالقرصنة، أنه نتيجة لجهود إدارته، انخفضت الأنشطة المتصلة بالقرصنة بنسبة ٧٠ في المائة وانتقل معظم القراصنة من بونتلند إلى المناطق الوسطى، شمال مقديشيو وكيسمايو. ويوجد في سجون بونتلند ٤٠٠ قرصان، بمن فيهم بعض المدرجين على قوائم الاستخبارات الأمريكية، بما يتجاوز سعة السجون. وقام كبار العشائر بمهمة تستحق الثناء وهي حث الفتيان على هجر القرصنة. وأعرب عن أسفه لما وصل إلى علمه أن المنظمة البحرية الدولية وصفت، في تقرير لها، بونتلند، على الرغم من جهود إدارته، بأنها دولة إجرامية ومركز للقرصنة.

٤٨- وأكد الرئيس استياءه من أن بونتلند لم تشرك بصورة كاملة في عملية سلام جيبوتي. وأضاف أنه على الرغم من ذلك، كتب إلى الممثل الخاص الجديد للأمين العام مرحباً بتعيينه وتطلعه إلى الاجتماع به والعمل معه. ورحب بقرار مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بفتح مكاتب دائمة في بونتلند.

٤٩- وأبلغ الخبير المستقل، في اجتماعاته مع وكالات الأمم المتحدة في غاروى، بالتدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لتناول حالة المشردين داخلياً واللاجئين في بونتلند، وبخاصة للحد من التوتر بين اللاجئين والسكان المحليين وإدارة بونتلند. وحاز إعجاب الخبير المستقل بصفة خاصة العمل المفيد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامجه المتعلق بسيادة الأمن والقانون، فضلاً عن عمل مفوضية شؤون اللاجئين لدعم ما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي شمل دعم إدارة الشرطة المحلية في تحسين قدراتها وبنيتها التحتية للتعامل مع الأوضاع على أرض الواقع. ويعتقد الخبير المستقل أنه من الممكن أن تعزز هذه التدابير روح التعاون بين الأمم المتحدة وسلطات بونتلند. كما يعتقد أنه من الممكن أن تتحسن العلاقات إذا لبيت فعلياً بعض الاحتياجات الأساسية لبونتلند، التي تواجه بصورة حقيقية

تهديدات أمنية خطيرة في أرضها وليس لديها الموارد الكافية لمواجهتها. ويرجو مخلصاً أن يؤدي هذا التعاون إلى اعتماد وتنفيذ سياسة وطنية بشأن المشردين داخلياً، تقوم حكومة بونلتند بإعدادها حالياً بدعم من الأمم المتحدة.

٥٠- وزار الخبير المستقل، بعد اجتماعه بالمسؤولين في الحكومة، مستوطنات المشردين داخلياً في غاروى والموقع الجديد الذي سينقل إليه هؤلاء الأشخاص. ويرجو أن يوفر الموقع الجديد سبل معيشة أفضل للمشردين داخلياً. ويرغب الخبير المستقل في أن يؤكد أنه شعر ببالغ الألم لما شاهده من الأوضاع المتردية التي يعيش فيها الفقراء المعدمون من المشردين في موقعهم الحالي في غاروى. وقال لمسؤولي وكالات الأمم المتحدة إنه على حين أنه يمكنه فهم سرعة إبداء قلقهم لترحيل المشردين داخلياً المشار إليه أعلاه، فإنه لا يمكن له تقدير ما يبدو من عدم القلق إزاء الأوضاع المعيشية المزرية للأشخاص المشردين داخلياً.

خامساً - بعض الآراء بشأن التطورات القريبة العهد

٥١- إن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال ترسم صورة قائمة حقاً. وقد زاد تدهور الحالة منذ التقرير الأخير الذي قدمه الخبير المستقل إلى مجلس حقوق الإنسان. وزادت حدة القتال بين المجموعات المتحاربة خلال شهر رمضان، الأمر الذي أودى بعدد كبير من الضحايا وأدى إلى نزوح جماعي. وتفيد التقارير بأن "الشباب" وحلفاءهم شددوا قبضتهم على الناس الذين يقيمون في الأماكن الخاضعة لسيطرتهم، وأنهم يفرضون قوانين وأحكاماً قاسية. ولذلك، فإن الصومال لا يزال يترف ويعاني من ألم مخيف.

٥٢- غير أنه على الرغم من قتامة هذا الواقع، يظهر بصيص أمل. وهناك ضوء خافت يتسلل ببطء عند نهاية النفق المظلم. ذلك أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ظلت صامدة على الرغم من هجمات المتمردين العنيفة. كما تمكنت قواتها المسلحة، بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من الصمود والدفاع عن المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الانتقالية في مقديشيو. وعليه، فإن المخاوف السابقة من أن الحكومة ستنهار تحت الضغط لم تتحقق.

٥٣- وبالنظر إلى أن الخبير المستقل لم يتمكن من زيارة المناطق الخاضعة لسيطرة المقاتلين، فإنه لم يكن أمامه من سبيل لمعرفة مشاعر الناس هناك تجاههم. غير أنه تكلم مع أشخاص فروا في الآونة الأخيرة من هذه المناطق، من بينهم بعض مقاتلي "الشباب" الذين هربوا من صفوف الحركة والتمسوا الملاذ في الخارج، والذين قالوا إن "الشباب" لا يتمتعون فعلياً بدعم من عامة الناس لكنهم يحكمون بسلاح الخوف. وأضافوا أن معظم الذين انضموا إليهم كانوا مجبرين أو واقعين تحت إغراء المال. كما أن عامة الناس مستاؤون بشدة من القوانين القاسية المفروضة. ولكنهم ما زالوا متشبثين بالأمل في أن تخرج الحكومة الاتحادية الانتقالية، على الرغم من أوجه قصورها، من المحنة كحكومة اتحادية قابلة للحياة للصومال.

٥٤- وإذا كانت القراءة السالفة الذكر صحيحة، فإنها ينبغي أن تضيف حافزا آخر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواصلة مساندة الحكومة الانتقالية ومساعدتها بزخم أكبر لتصبح حكومة فعالة يمكنها الصمود، وإن كان بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في مقديشيو وأيضاً بسط سيطرتها تدريجياً من خلال استراتيجية عسكرية وسياسية موحدة.

٥٥- وبموجب هذه الاستراتيجية، ستوسع الحكومة الانتقالية تدريجياً حدودها من خلال استعادة الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون، بطرق سياسية و/أو عسكرية، وبسط سيطرتها عليها. ومما يسهل هذا أن تحسن الحكومة الانتقالية صورتها في أعين الناس بعملها الشاق وتفانيها وأمانتها. ومن شأن هذه الصورة أن تسهل ترحيب سكان الأراضي المستعادة من المتمردين. غير أنها تحتاج، من أجل تمكينها من ذلك، إلى دعم المجتمع الدولي.

٥٦- وفي آذار/مارس ٢٠١٠، عندما قدم الخبير المستقل تقريره إلى المجلس، لم يكن لديه هذا القدر من الأمل. ولكنه في هذا الوقت، يرى، لأسباب واردة أدناه، أن الآفاق المرتقبة لخيار كهذا ساطعة. غير أنه يرى أن هذا لن يتحقق إلا إذا كان المجتمع الدولي على استعداد لدعم العملية على الأجلين المتوسط والطويل، بالنظر إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري دائم على الأجل القصير في الصومال.

٥٧- وتستند التوقعات المتوسطة إلى الطويلة الأجل إلى حقيقة أن العشرين عاماً تقريباً من الحرب الضروس قد سببت قدراً كبيراً من الدمار للصومال - لبنيتها التحتية ومؤسساتها وهياكلها الاجتماعية وقيمها وأعرافها الاجتماعية والدولة نفسها - لدرجة أنه ليس من الواقعي ترقب أنه يمكن إصلاحها في الأجل القصير. ويقتضي ذلك عملية طويلة من إعادة إقامة المكونات الأساسية لبناء الدولة، وأولها بناء الثقة والتماسك الاجتماعي اللذين كانا من أهم ضحايا النزاع.

٥٨- وربما يمكن تبرير هذا التفاؤل وسط حمام الدم المستمر والمركّز على الأساسين التاليين. أولاً، إن جهود "الشباب" لكسب مزيد من الأراضي وطرد الحكومة الانتقالية من مقديشيو يبدو أنها أخفقت. ذلك أنها لم تحقق أي مكاسب هامة في السيطرة على الأراضي في الشهور الستة الأخيرة - ويقال حتى إنها غارقة في بعض الأماكن في مستنقع قتال مع إسلاميين آخرين. وربما يمثل التحول إلى قمع الناس الخاضعين لسيطرتهم إشارة إلى أنهم ليسوا على وفاق معهم. كما أن عدم تمكن "الشباب" من إيجاد متطوعين من بين الصوماليين واضطرارهم لاستئجار مرتزقة كينيين لتنفيذ المهمة في كمبالا يمكن تفسيره بأنه يظهر عجزهم عن السيطرة على ما يكفي من الصوماليين للانضمام لمهمتهم. والواقع أن معظم انتحارييهم قد جندوا، فيما يبدو، من الخارج.

٥٩- ثانياً، تحدث، وفقاً لمصادر الأمم المتحدة، تطورات هامة في مقديشيو يحتمل أن تعزز أوراق اعتماد الحكومة الانتقالية وثقة المواطنين فيها. ذلك أنه يجري تعزيز قوة وكفاءة قوات الأمن الصومالية؛ وأعلن التزام حازم بزيادة عدد وقدرة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي

في الصومال، مما يعزز من قدرتها على حماية الحكومة والبنية التحتية في مقديشيو؛ واتخذت تدابير هامة لرفع قدرات موظفي الخدمة المدنية الصومالية والشرطة والخدمات الإصلاحية والقضاء؛ ووضعت ترتيبات لضمان دفع رواتب الموظفين العامين. وأحرز تقدم هام في إعداد مشروع دستور اتحادي للصومال سيطرح للاستفتاء العام قريباً. ويحتمل أن تحقق جميع هذه الخطوات، إذا توبعت بعناية، الثقة العامة في الحكومة الانتقالية.

٦٠- وحصل الخبير المستقل على معلومات بشأن التطورات السالفة الذكر من المنخرطين مباشرة في هذه العمليات. وفيما يتعلق بقطاع الأمن، اشتملت التطورات على زيادة عدد قوات الأمن الصومالية، الذي من المرجح أن يرتفع عندما يتولى المتدربون حالياً مهامهم رسمياً في الجيش. وتأكد الخبير المستقل خلال زيارته لمقر بعثة الاتحاد الأوربي لتدريب قوات الأمن الصومالية في كمبالا من أن المجندين الجدد يتلقون تدريباً مهنياً من مدربين متمرسين، يشتمل على حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومما يبعث على الأمل بصفة خاصة في قلب الخبير المستقل ما علمه من أن ثمة ترتيبات تتخذ لوضع هيكل قيادة سليم لقوات الأمن الصومالية؛ وأنه سيوفر للجنود، القدامى منهم والجدد، إسكان مناسب وغيره من سبل المعيشة الكريمة وأنه سيكفل دفع رواتب مناسبة لهم. ويمثل هذا فارقاً عن الماضي عندما لم تكن للجنود ثكنات يقيمون فيها و لم يكونوا يحصلون على رواتبهم بصورة منتظمة؛ مما نتج عنه تراخي الانضباط وإساءة استخدام القوة، وحتى في حالات كثيرة الهروب من الخدمة. ومن المحتمل الآن أن يكونوا أكثر وعياً بمسؤولياتهم المهنية وواجباتهم لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٦١- كما علم الخبير المستقل من الأمم المتحدة أن ثمة تقدماً هاماً يحرز في توفير تدريب ملائم للشرطة وضمان رفاههم من خلال إقامة بنية تحتية مناسبة ودفع رواتب كافية لعناصرهم. وقد نُفذ قدر من هذا بالفعل. ويؤمل أن يجعل هذا قوة الشرطة الصومالية فعالة ومهنية وقابلة للمساءلة. وإذا تمكنت قوات الشرطة من تأمين سلامة وحماية حياة وممتلكات المواطنين الصوماليين، فسوف تتحسن سمعة الحكومة الانتقالية إلى حد بعيد. كما أن قوة الشرطة المزمع أن تكون قوتها ١٠ ٠٠٠ فرد، والمدربة على قبول سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان ستحقق فارقاً هاماً. وتنطبق هذه الضرورة نفسها على تدريب موظفي الخدمات الإصلاحية. كما أحرز تقدم هام في القطاع القضائي. ومن المحتمل أن تحقق هذه التدابير مجتمعة نتائج إيجابية من زاوية خلق الثقة العامة في الحكومة.

٦٢- وفيما يتعلق بوضع مشروع الدستور الاتحادي، يظهر أنه قد أحرز تقدم هام في هذا الشأن، حيث ذكرت التقارير أن اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة، التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلمت المشروع الأولي للدستور إلى وزير الشؤون الدستورية في الحكومة الانتقالية في مطلع آب/أغسطس ٢٠١٠. ويمكن أن يصبح هذا علامة هامة على مسار التعافي إذا شارك الشعب الصومالي على نطاق واسع في المشروع، وأخذت وجهات نظره في الحسبان قبل طرحه للاستفتاء.

٦٣- وإذا صدق جزء فقط من هذا التفاؤل الذي أعرب عنه أعلاه، فإنه يمكن اعتباره تقدماً هاماً. وعندما يتذكر المرء أن ما يجري في الصومال ليس محط الأنظار وأن الدعم الدولي لها كان على أحسن الأحوال فاتراً، فإن الإنجازات تتخذ أهمية أكبر. وما يضاف إلى ذلك أن الصومال لا يزال من أخطر الأماكن التي يمكن العمل بها في العالم. وعليه، فإن موظفي الأمم المتحدة وكثير من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية الذين يتحدون بشجاعة الظروف الصعبة في الصومال للعمل هناك يستحقون ثناء خاصاً.

٦٤- وحسبما بين الخبير المستقل في تقاريره السابقة، فإن حل النزاع الصومالي يعتمد في النهاية على المشاركة المفيدة لجميع المواطنين الصوماليين في عملية المصالحة وبناء الدولة. ويجب إيجاد طريقة لتسهيل هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، يسر الخبير المستقل رؤية جهود المنظمات غير الحكومية مثل "إنتربيس" التي تستهدف إشراك الجمهور الصومالي العام في القضايا التي تشغله والتماس وجهات نظره من خلال عملية بحث بشأن الإجراءات التشاورية. ويرجى أن يدعم المجتمع الدولي الاضطلاع بمزيد من هذه الجهود.

سادساً - التوصيات

فيما يتعلق بأطراف النزاع

٦٥- يجب أن يدرك أطراف النزاع الصومالي أنه لا حل عسكرياً ممكناً لتحقيق أهدافهم. ويمكن أن تحدث انتصارات عارضة في أرض المعركة، ولكن هذه الانتصارات لن تدوم دون دعم من الشعب. ويجب أن تتفاوض الحكومة الانتقالية والمتمردون وأمراء الحرب وأي طرف آخر معني بهدف الوصول إلى تسوية سياسية. ويجب أن يضع المتمردون في اعتبارهم، على خلاف تصورهم للحكومة الانتقالية، أن المواطنين الصوماليين لا يعتبرونها عميلة للغرب أو كافرة يجب الإطاحة بها وإبدالها بنظام إسلامي. ويعلم الشعب أن أعضاء الحكومة الانتقالية الحالية كانوا معروفين منذ وقت ليس طويلاً جداً بأنهم قوات إسلامية، يقاتلون من أجل الإطاحة بالحكومة السابقة وحلفائها. كما أنهم مثلهم في أنهم يؤيدون أن تكون الشريعة إطار العمل التشريعي في البلد. وعليه، فإنه لا يمكن أن يكون الإسلام أساساً لحل الأزمة الصومالية.

٦٦- ينبغي أن تكون حماية المدنيين موضع تركيز دائم من كافة الأطراف المعنية وبخاصة الحكومة الانتقالية. وينبغي أن يبقى التصدي للإفلات من العقاب شاغلاً أساسياً للحكومة في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن تتعاون مع الأمم المتحدة في توثيق/تسجيل جميع الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تنشئ آلية قوية لمساءلة قوات الأمن. وينبغي أن تضمن جميع الأطراف عدم تجنيد واستخدام الأطفال في

النزاع المسلح الجاري تحت أي ظروف. ويرحب الخبير المستقل بالحوار الذي شرع فيه بين الحكومة الانتقالية واليونيسيف في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالحكومة الانتقالية

٦٧- ينبغي أن تضع الحكومة الانتقالية في الاعتبار أن مسؤولية جسيمة أُسندت إليها هي إدارة الصومال خلال العملية الانتقالية، حسبما هو متوخى في الميثاق الاتحادي الانتقالي. ويجب أن تظهر من خلال إجراءاتها وتصديها للمشاكل أنها قادرة على قيادة الأمة صوب أهدافها المعلنة. وينبغي أن تظهر رؤية واضحة وأن تقنع الناس بأنها ترغب في تثبيت نفسها كحكومة للشعب ومن أجل الشعب وأن تصبح في النهاية حكومة الشعب.

٦٨- لا يجب أن تتعلل الحكومة الانتقالية بالشواغل الأمنية لتفسير تكاسلها عن العمل في المناطق التي يكون فيها العمل ممكناً. ويدرك الناس القيود الأمنية ولكنهم لا يفهمون أسباب عدم قدرة الحكومة على إظهار أنها تقوم على الأقل بجهود صادقة. ويرغب الناس في أن يروها تعمل أفضل ما في وسعها لاجتثات الفساد، وأن تقيم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة والقانون والنظام وأن ترفع الإيرادات الداخلية، وأن تنتقل من الاعتماد الكامل على المساعدة الخارجية بأسرع ما في الإمكان، وأن تضع إطاراً لموظفي الخدمة الحكومية وما إلى ذلك. والأهم هو أن الناس يرغبون في رؤية أن تكرس الحكومة نفسها لإقامة سيادة القانون والحكم الرشيد.

٦٩- على حين يجب أن يبقي الأمن شاغلاً أساسياً للحكومة الانتقالية، فإن كسب الحرب ضد المتمردين يقتضي أن تكسب عقول الناس وأفئدتهم أولاً. وفي هذا الشأن، يجب أن تظهر الحكومة أنها لا ترعى مصالح الشعب فحسب، بل أيضاً تملك الإرادة السياسية لكسب الحرب بأن تأخذ الشعب في صفها، وأنها قادرة قبل الحرب وخلالها وبعدها على أن تكون حكومة يستطيع الشعب اعتبارها حكومته. وحسبما ذكر في تجمع قريب العهد للصوماليين في الشتات، "ينبغي أن تتجه الحكومة إلى إلحاق الهزيمة بخصومها على الجبهة السياسية قبل أن تحاول هزيمتهم في جبهة القتال. وينبغي أن تحاول كسب أفئدة وعقول الشعب الصومالي"[(٦)].

٧٠- يجب أن تبحث الحكومة الانتقالية بصورة دائمة عن الطرق والوسائل التي تصبح بها حكومة الشعب وأنها ليست حكومة جماعات أو عشائر ذات مصالح خاصة. وما يجب وما لا يجب أن تفعله الحكومة في هذا الشأن، حسبما حدده الصوماليون في الشتات في تجمع قريب العهد، هو ما يلي: يجب أن تكون الحكومة مؤلفة من أقل عدد ممكن من

(٦) معلومات من المؤتمر التاسع للقرن الأفريقي: تركيز على الصومال - دور الحكومة الديمقراطية في مواجهة السياسات الطائفية في الصومال، المعقود في لوند، السويد، في الفترة من ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الموظفين وأن تكون فعالة؛ ويجب أن تكافح الفساد؛ وأن تكون شفافة وقابلة للمساءلة، وأن تظهر إرادة سياسية وأن تتفادى العمالة السياسية، وأن تساعد في إعادة بناء القيم والأعراف المجتمعية، وأن تتخلص من النظام الإداري الضعيف أو الغائب والإجراءات والممارسات التي من هذا القبيل، وأن تتحاشى إساءة استخدام السلطات التقديرية، وأن تظهر نزاهة مهنية، وأن تتفادى القبلية والمحسوبية وإيثار ذوى القربى بالمناصب والمحاباة وأن تتجنب الجشع وأن ترسي سيادة القانون. وهذه القائمة من المهام طويلة ولكن ليس من المستحيل إنجازها على مدى فترة من الزمن.

٧١- ينبغي أن تدرك الحكومة الانتقالية أن معدل البطالة المرتفع بين الشباب الصومالي يجعل الكثير منهم يتوجهون إلى الجماعات الصومالية المتشددة طلباً للمساعدة والعمل. وعليه، فإن استحداث فرص العمل للشباب ينبغي أن يولى أهمية عالية. ذلك أن الانضمام إلى ميليشيات "الشباب" هو القناة الوحيدة والأكثر احتمالاً لتجنيد الفتيان العاطلين في البلد.

٧٢- ينبغي أن توسع الحكومة الانتقالية الحوار السياسي ليشمل جميع من يطلق عليهم اسم "المفسدون". وينبغي على الأخص أن تولي اهتماماً أكبر للحصول على معاونة عمليات ومنظمات إقامة السلام من القواعد المحلية والشعبية. وينبغي أن يكون لمنظمات القواعد الشعبية صوت مسموع في بناء الدولة في الصومال. ذلك أنها هي الوحيدة التي تعمل على أرض الواقع وعلى صلة مباشرة ويومية بالمجتمع.

٧٣- ينبغي أن تولي الحكومة الانتقالية اهتماماً أكبر لعقد تحالفات مع صوماليلند وبونتلند. ذلك أنه لا يمكنهما فقط القيام بدور هام في تحقيق السلام في المنطقة الجنوبية الوسطى، بل هما أيضاً على استعداد إلى حد بعيد للقيام بهذا. وقد وعد رئيس صوماليلند الجديد بتقديم الدعم الكامل إلى عملية السلام في الصومال وأعرب رئيس بونتلند عن استعداده للعمل مع الحكومة الانتقالية على أساس الاتفاق الذي وقع مؤخراً بينه وبين رئيس الحكومة الانتقالية.

٧٤- ينبغي أن تعمد الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، إلى بناء قدرة وزارة الإعلام كيما تتمكن من إبقاء الشعب الصومالي على علم كاف بالمسائل التي تشغله. وينبغي أن ينظر إلى الشعب كحليف في الحرب ضد المتمردين.

فيما يتعلق بالأمم المتحدة

٧٥- ربما تكون الأزمة في الصومال، من بين جميع الأزمات الإنسانية الطائفية التي تتناولها الأمم المتحدة في الوقت الحالي، هي الأزمة الأكثر تحدياً. وربما توفر أيضاً أكثر الفرص حاجه للجهود الخلاقة من جانبها. وإذا كانت الصومال هي "أفشل" دولة في العالم

اليوم، فإن لدى الأمم المتحدة فرصة فريدة لإدارة إحيائها. ولا توجد فرصة كهذه أمام الأمم المتحدة في أفغانستان أو العراق أو أي مكان آخر، يوجد فيه لاعبون "كبار" لقيادة العمل. وعليه، فإن على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في الصومال.

٧٦- ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة الريادة في زيادة واستمرار اهتمام المجتمع الدولي بالمأزق الخطير الذي يواجه الشعب الصومالي إلى أن توجد حلول مرضية للأزمة. ولا ينبغي أن يغيب عن ذهنها هذا لمجرد أنه لا يوجد اهتمام قوي كبرى بالصومال حالياً. وينبغي أن تبين الأمم المتحدة بصورة دائمة، من خلال جهودها وأنشطتها، أخطار انتشار الأزمة الصومالية في المنطقة. كما يجب أن تظهر، في اضطلاعها بهذا، التطورات الإيجابية الناشئة عن الاستراتيجية العسكرية/الأمنية/المناهضة للإرهاب/التمرد التي تحاول تنفيذها في الصومال. ويجب أن تواصل جهودها لضمان توافر الموارد المناسبة، بما في ذلك للقطاعين الأمني والعسكري، لتحقيق التقدم الإيجابي ومواصلته حتى نهاية العملية الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١ وما بعده، حتى تعود الصومال مرة أخرى من دولة فاشلة إلى دولة تنبض بالحياة.

٧٧- يجب أن تضمن الأمم المتحدة زيادة التكامل والتنسيق بين جميع الوكالات العاملة في الصومال، وأن تتأكد من أن جميع الأنشطة تتركز بصورة محددة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي هذا الشأن، ينبغي دعم وحدة حقوق الإنسان الملحقة بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ورفع مستواها كيما يمكن لها الوفاء بدورها في العمل كجهة اتصال لجميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. ومن المؤسف أنها لم تتمكن من القيام بدورها بصورة فعالة حتى الآن، بالنظر، فيما يبدو، إلى عمليات التوظيف المربكة للأمم المتحدة، التي نتج عنها على مدار العامين الماضيين أنها اضطرت للعمل بترتيبات سد الثغرات. ويجب أن يتغير هذا وأن يولى اهتمام خاص للحالة في الصومال، إذا اقتضى الأمر. ويجب أن تلقي حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني، جنباً إلى جنب مع الأمن، أعلى أولوية من الأمم المتحدة في الصومال. وينبغي، لزيادة إظهار شواغل حقوق الإنسان، وضع استراتيجية قوية لتقديم التقارير بشأن قضايا حقوق الإنسان.

٧٨- ينبغي أن توفر المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة إلى الحكومة الانتقالية في وضع تقريرها للاستعراض الدوري الشامل الواجب تقديمه في عام ٢٠١١. وعلى حين لم تتمكن المفوضية من تحقيق تقدم كبير في بناء القدرات التقنية للحكومة الانتقالية في مجال حقوق الإنسان بالنظر إلى الحقائق الموجودة على أرض الواقع، فإن التقرير يمكن أن يفيد كأساس لتحديد احتياجات الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

٧٩- ينبغي أن تكفل المفوضية السامية لحقوق الإنسان – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال التوثيق المنتظم لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الجارية حالياً في الصومال بغية تحديد مرتكبيها. وينبغي، لهذا الغرض أن يقوم موظفون من

الوكالات بزيارات منتظمة إلى مخيمات المشردين داخلياً في الصومال ومخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. وينبغي إيجاد آلية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بصورة منتظمة، لتقديم توصيات تضمن المساءلة ومتابعة هذه التوصيات. ويمثل المشردون داخلياً واللاجئون القادمون حديثاً في البلدان المجاورة مصدراً هاماً للمعلومات بشأن الحالة الجارية في الصومال. ومن شأن إنشاء مثل هذه الآلية أن ترسل رسالة قوية إلى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال بأنهم مراقبون وأنهم سيسألون في النهاية عن جرائمهم.

٨٠- ينبغي أن ينظر الأمين العام في إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، أو آلية مماثلة للتحقيق في جميع الانتهاكات التي ارتكبتها جميع القوى الفاعلة الضالعة في النزاع الصومالي، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي وأن توصي بالطرق التي تستخدم في المساءلة.

٨١- ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة الريادة في ضمان الدعم التقني لتعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لحماية المدنيين، بما في ذلك تقديم المعدات المناسبة إلى القوات للحد من أخطار سقوط ضحايا من المدنيين. ولا غنى لنجاح البعثة في مهمتها عن أن ينظر إليها السكان المحليون كصديقة لهم، ومع الأسف لم تكن الحالة هكذا دائماً. وينبغي وضع استراتيجية، بالتشاور مع البعثة، لمعالجة ادعاءات الرد العشوائي وغير المتناسب.

٨٢- ينبغي إيجاد طرق تفاعلية لضمان الخدمات الطبية/الصحية لمن يقيمون في المناطق المتضررة من الحرب. ومما يبعث على الأمل معرفة أن الأمم المتحدة عملت على دعم المستشفيات لتوفير خدمات الطوارئ في سبع مناطق من جنوب وسط الصومال، وتم تدريب زهاء ٨٠٠ عامل رعاية صحية في شتى الميادين. ولكن هذه الجهود غير كافية. وينبغي أن يكون هناك تنسيق خاص بين جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان ومع بعثة الاتحاد الأفريقي، التي تقدم خدمات طبية إلى السكان يمكنهم الوصول إليها.

٨٣- كما أن من الضروري إقامة تنسيق مماثل في ميدان التعليم الذي كان أشد تضرراً من النزاع على مدار العقدين الماضيين. ومما يبعث على الأمل ملاحظة أنه أشير في تقارير الأمم المتحدة إلى أنه، منذ بداية العام زادت إمكانية الوصول إلى التعليم الطارئ من خلال بناء غرف للدراسة وإعادة إصلاح أماكن التعليم وإنشاء خيام للدراسة وتدريب المعلمين. ولكن هذه الخطوات اتخذت بصورة رئيسية في المناطق التي يمكن أن يصل إليها المجتمع الدولي. وماذا عن المناطق التي تخضع لسيطرة المقاتلين؟ إن هناك حاجة إلى طرق ابتكارية للنهوض بالتعليم في هذه المناطق من خلال ترتيبات مع السلطات المحلية والسكان. وفي هذا الصدد، لا غنى عن الوفاق مع منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية.

٨٤- ينبغي أن تستكشف الأمم المتحدة جميع الاحتمالات لتطوير/مواصلة الحوار مع جميع الأطراف على الأرض، بغية تحسين إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق

الضعيفة والسكان الضعفاء. وفي الأماكن التي لا تستطيع الأمم المتحدة العمل فيها، ينبغي أن توضع ترتيبات محلية.

٨٥- يجب إيلاء تركيز محدد ومنتظم إلى سبل المعيشة المستدامة. ويجب أن يعطى اهتمام خاص إلى استحداث فرص العمل للفتيان، مع الوضع في الاعتبار أن من طرق مكافحة الإرهاب حرمان المنظمات الإرهابية من تجنيدهم. ذلك أن الافتقار إلى سبل المعيشة وموارد الدخل البديلة تدفع الكثير من الشباب إلى الانضمام إلى المقاتلين.

٨٦- لا غنى عن نقل مكاتب الأمم المتحدة لشؤون الصومال، القائمة حالياً في نيروبي، إلى أماكن أكثر أمناً في الصومال نفسها بأسرع ما في الإمكان. ذلك أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة وموظفوها حيث يكون الضحايا. وهناك كثير من موظفي الأمم المتحدة الصغار نسبياً الذين واجهوا الأوضاع بشجاعة في الميدان ويقومون بأعمال ممتازة. وليس هناك من سبب يمنع كبار المسؤولين أيضاً من أن يكونوا في الصومال.

٨٧- من المشجع ملاحظة أن الأمم المتحدة نفسها تقترح الآن إنشاء "موطئ قدم" هام في مقديشيو بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ومن شأن هذا الحضور أن يعزز شتى جهود الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية الانتقالية المشار إليها أعلاه. غير أنه إذا كانت الحالة في مقديشيو ستستمر مزعزعة على مدى فترة زمنية أطول، فإنه ينبغي النظر في ترتيبات بديلة للعمل من مكان آخر في الصومال.

٨٨- كما أن إعلان الممثل الخاص الجديد للأمين العام لشؤون الصومال أنه يعتزم نقل مكاتب الأمم المتحدة، القائمة حالياً في نيروبي، إلى بونتلند أو صوماليلند بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ يحظى بأكبر ترحيب. وعلى الرغم من أنه قد لا يمكن الوفاء بهذا الموعد المحدد تماماً، فإن العملية ينبغي أن تتحرك بكل جدية. ومن شأن هذا أن يعطي دفعة نفسية هائلة إلى السكان الصوماليين المحاصرين.

٨٩- عقب الهجمات الانتحارية القريبة العهد في كمبالا، أصبحت أوضاع اللاجئين الصوماليين في أوغندا أكثر صعوبة. ويجب أن يولي مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أوغندا اهتماماً خاصاً إلى هذا الواقع الصعب بصفة خاصة الذي يواجه الصوماليين في أوغندا في الوقت الحالي. وينبغي أن تنظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في استحداث آلية تعاونية لتناول مشاكل حقوق الإنسان للاجئين وغيرهم ممن هم في أوضاع مماثلة سواء كانوا في أوغندا أو أي مكان آخر. وينبغي أن يولى اهتمام خاص في هذا الشأن لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين أجبروا على الفرار من بلدهم.

٩٠- يجب أن تولي الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لمشاركة رئيس صوماليلند وبونتلند في عملية السلام في الصومال. والتعهد الذي قدمه الممثل الخاص الجديد في هذا الشأن

مطمئن للغاية. كما يجب إيلاء اهتمام خاص إلى الشواغل الأمنية لهاتين الدولتين. ذلك أن قوة واستقرار وازدهار صوماليلند وبونتلند يمكن أن يكون منارة أمل لبقية الصومال.

فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٩١- على الرغم من أن الخبير يدرك أن قوات البعثة تخدم في أصعب الظروف في الصومال، خاصة عندما لا يحترم خصومها دائماً المبادئ الأساسية للقانون الدولي، فإنه يشدد على أن البعثة يجب أن تفعل، على الرغم من ذلك، كل ما هو ممكن لضمان أن تحترم قواتها هذه المبادئ تماماً وان تتخذ الاحتياطات الواجبة لتفادي سقوط ضحايا مدنيين. وفي هذا الشأن، ينبغي أن تنظر في تزويد قواتها بالمعدات المناسبة التي تساعد على الحد من خطر سقوط ضحايا مدنيين.

٩٢- ينبغي أن ينشئ الاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال آلية تحقيق لإجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة ونزيهة في جميع ادعاءات انتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل أفراد البعثة في الصومال، بما في ذلك ادعاءات الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، مثل إطلاق مدافع الهاون أو القصف في المناطق المكتظة بالسكان. وينبغي أن تضمن مثل هذه الآلية سرية وسلامة مقدمي الشكاوى والشهود المحتملين، وتقديم تقارير عن نتائجها بصورة علنية، وأن توصي بإجراءات تأديبية وبالشروع في إجراءات جنائية ضد أي شخص يثبت أنه مسؤول عن هذه الانتهاكات.

٩٣- ينبغي أن ينظر الاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال في تطوير عقيدته العسكرية ومفهوم العمليات في الحالات التي من قبيل تلك القائمة في مقديشيو، بالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والمفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وغيرها، حسب الاقتضاء.

فيما يتعلق بالمجتمع الدولي

٩٤- يجب أن يلتزم المجتمع الدولي بتمويل جميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة في هذه الفترة الحرجة من تنفيذ استراتيجية دولية من أجل الصومال. ومما يثير الانزعاج أنه، حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم يبلغ مجموع ما ورد من تمويل لجميع أنشطة الأمم المتحدة في الصومال سوى ٣٣٧ مليون دولار، منها ٥٧ في المائة من الميزانية المنقحة. وقد أثر هذا التمويل المنخفض على جميع البرامج، بخلاف برنامج الغذاء، بما في ذلك الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والزراعة وسبل المعيشة. وسيؤثر نقص التمويل سلبياً على جهود الأمم المتحدة لإقرار السلام والمصالحة في الصومال.

٩٥- مما هو جدير بالثناء إلى حد بعيد تلك الروح المهنية التي أظهرتها بعثة الاتحاد الأوربي لتدريب قوات الأمن الصومالية في ضمان التدريب لجميع المجندين الصوماليين الجدد، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يكفل للجنود الجدد، بعد نهاية التدريب وقبل وزعهم، مكافآت لمدة ١٢ شهراً على الأقل. ومن المهم تذكر أنه بسبب الافتقار إلى دفع مكافآت مناسبة في الماضي، انضم بعض أفراد قوات الأمن الصومالية إلى صفوف المقاتلين. كما ينبغي وضع ترتيبات منسقة لضمان دفع مكافآت/رواتب إلى جميع أفراد الشرطة وخدمات السجون والقضاء. وليس واقعياً أن يعمل الموظفون العامون دون رواتب، وهو ما كان عليه الحال فترة طويلة فيما يظهر في الصومال.

٩٦- يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان الصوماليون في أصعب أوضاع أمنية. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي مساعدته المالية واللوجستية والسياسية لهم لتعزيز أمنهم وحمايتهم ودعم قدراتهم للقيام بأعمال الرصد وتقديم التقارير بشأن حقوق الإنسان بصورة منتظمة.

٩٧- ينبغي أن تدعم جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية التي تقدم مساعدات إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، التدابير التي تستهدف إنهاء الإفلات من العقاب في الصومال، بما في ذلك إنشاء لجنة تحقيق مستقلة ونزيهة أو آلية مماثلة للتحقيق في الجرائم ورصدها بموجب القانون الدولي، التي ارتكبت في البلد على مدى سنوات عديدة من النزاع والتوصية بتدابير تكفل المساءلة.

٩٨- في مجال التصدي للشواغل المتعلقة بالقرصنة في المياه الصومالية وما حولها، فإن من المهم أن يتذكر المجتمع الدولي أن القرصنة لا يمكن أن تنتهي بصورة فعالة إلا بإقامة حكومة فعالة في الصومال. كما أن ملايين الدولارات التي تنفق على دوريات بحرية في المياه حول الصومال لمكافحة القرصنة ينبغي موازنتها بإتاحة تمويل لإقامة حكومة صومالية قابلة للاستمرار. وينبغي النظر في استراتيجية متعددة الأبعاد لمعالجة قضايا القرصنة المعقدة والصيد غير القانوني ودفن النفايات السامة في المياه الصومالية.

٩٩- كما أن إنشاء فريق من موظفي الخدمة المدنية القادرين في الصومال، الذين يمكنهم إعادة الخدمات العامة إلى الوقوف على قدميها مرة أخرى، يكتسي أكبر قدر من الأهمية. غير أنه بالنظر إلى أن التعليم كان ضحية رئيسية للحرب التي دارت رحاها لفترة طويلة، فإن هذا المجال يحتاج إلى بعض الإصلاحات السريعة. ولتحقيق هذا، ينبغي النظر في إنشاء مدارس/كليات مزودة بتسهيلات للإقامة في أماكن أكثر أماناً في الصومال، كما هو الحال في بونتلند وصوماليلند. وهنا يمكن أن يلتحق بها الطلاب من المنطقة الجنوبية الوسطى، ضمن آخرين، بأعداد كبيرة. ومن شأن فرصة كهذه أن توفر بديلاً أمام الشباب لتفادي الانضمام إلى المقاتلين للحصول على سبل معيشتهم. وثمة بديل آخر هو تقديم منح دراسية إلى الطلاب المواطنين الصوماليين للتدريب في الخارج.

١٠٠- ينبغي أن ينظر المجتمع المدني في دعم المشاريع التي تستهدف إرسال مجموعات مهنية صومالية، مثل المدرسين والأطباء إلى بونتلند و/أو صوماليلند للحصول على دورات قصيرة الأجل لتجديد معلوماتهم. ولا تستهدف هذه الفكرة تعزيز قدراتهم على التعامل مع حالات الطوارئ التي يواجهونها بصورة مستمرة فحسب، ولكن على نفس القدر من الأهمية إتاحة فرصة لهم للراحة والتقاط الأنفاس، بعيداً عن التوترات اليومية. ويمكن إشراك صوماليي الشتات في هذه الأنشطة التي تساعد على إقامة الجسور بين الناس في الصومال.

١٠١- لا ينبغي أن تبعد الحكومات المضيفة للاجئين الصوماليين وملتمسي اللجوء الموجودين على أراضيها، على الأقل ممن نشأوا في جنوب وسط الصومال. وبصفة خاصة، يمثل المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وغيرهم من القوى الفاعلة من المجتمع المدني في الصومال فئة تواجه أخطاراً استثنائية. وينبغي أن تجد الدول طرقاً مبتكرة لتوفير حلول دائمة لنشطاء المجتمع المدني الصوماليين، بما في ذلك إجراءات لجوء يمكن الوصول إليها بسهولة وإعادة التوطين والتمويل لمواصلة عملهم.

١٠٢- يوفر الحوار التفاعلي المقرر أن يجرى في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان فرصة هامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإجراء مناقشات معمقة بشأن الحالة في الصومال لتحديد التدابير الإضافية لمعالجة الأزمة الإنسانية هناك. وحسبما ذكر في هذا التقرير، فإنه على الرغم من حالات القتل البشعة وأوضاع العنف الذي لا يهدأ التي تتسم بها إلى الآن الأوضاع في الصومال، فإن تقدماً هاماً قد أحرز فيما يبدو في عدد من المجالات التي ينبغي الاستفادة منها والبناء عليها. وقد لا يمكن تحقيق النتائج المرغوب فيها على الأجل القصير. ويتطلب الأمر فترة أطول. وحتى ذلك الحين، ينبغي أن يجدد المجتمع الدولي التزامه تجاه الشعب الصومالي وأن يضاعف جهوده لإنهاء كابوسهم، الذي يبدو بلا نهاية، عاجلاً لا آجلا.